الأمم المتحدة

E/ECA/COE/41/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 January 2023

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢٢ إلى آذار/مارس ٢٠٢٣

أولا- مقدمة

١- يرد في التقرير وصفٌ للتدخلات والإنجازات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢٢ إلى آذار/مارس ٢٠٢٣.

٢- لقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بأزمات عميقة ومتشابكة ألمت بأفريقيا. فقد تسببت الآثار المستمرة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد -١٩)، إلى جانب الحرب في أوكرانيا، إلى إضعاف أداء الاقتصاد الكلي الأفريقي إلى حد كبير، وتجلى ذلك على صعيد الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وأسعار الصرف، والدخل الإجمالي والتوازن المالي. وأثرت الحرب بشكل مباشر على التجارة وأسعار الغذاء والوقود وأداء الاقتصاد الكلي، وكان لها أيضا تأثير غير مباشر على التضخم المستورد، والانتقال الطاقوي والمواءمة الجيوسياسية للقارة. ومن هنا تنبع أهمية عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الحد من تعرض الناس للضعف، والتخفيف من المخاطر وبناء اقتصادات أكثر مرونة. واتساقا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، واسترشادا بمهمتها المتمثلة في ترجمة الأفكار إلى أفعال بما يُفضي إلى تمكين القارة، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الدول الأعضاء في التصدي

* E/ECA/COE/41/1

A.23-00099

للتحديات ذات الأولوية والاستفادة من الفرص المتاحة لتسريع التحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة. وكما هو دأبها في السنوات الماضية، انصب تركيز برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الأولويات التالية: تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ونمذجة الاقتصاد الكلي، والنظام الضريبي، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وتطوير الهياكل الأساسية، وسلاسل القيمة الزراعية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمكاسب الديمغرافية، وأمن الفضاء الالكتروني، والتعدادات السكانية، والرقمنة، والإحصاءات الجغرافية المكانية، وتغير المناخ، والدعم الفني للدورة السنوية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٣- واتساقا مع وظائفها الأساسية الثلاث المتمثلة في مهمتها كمؤسسة معنية بعقد الاجتماعات، ودورها كمركز للفكر ووظيفتها التنفيذية، ومن خلال موقعها الاستراتيجي كشريك إنمائي رئيسي، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دولها الأعضاء عبر إسهامها في تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية لهذه الدول في مجال تخطيط البرامج الإنمائية وتنفيذها. ونظمت اللجنة عددا من المنتديات متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة وأجرت أبحاثا وتحليلاتٍ متعددة التخصصات للتحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء وأفريقيا ككل، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع التعلم من الأقران وتعزيز التنمية. وقدمت اللجنة أيضا مشورة سياساتية مباشرة ودعما تقنيا للدول الأعضاء، وعملت مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما من خلال ''منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا،'' في تقديم الدعم إلى دولها الأعضاء والاتحاد الأفريقي.

٤- ويتضمن القسم الثاني من هذا التقرير الإنجازات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز على ستة مجالات، وهي: دعم القدرة على الصمود في وجه الصدمات المتعددة؛ والمضي قُدما في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتعزيز رسم السياسات وتنفيذها باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية والمساواة بين الجنسين؛ والترويج للثورة الرقمية وثورة البيانات في أفريقيا؛ والبناء للمستقبل على نحو أفضل لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على تحقيق الانتعاش الأخضر، وتعميم اعتبارات تغير المناخ والاقتصاد الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، يُسلَّط هذا القسم الضوء على الدعم الذي قدمته اللجنة للاتحاد الأفريقي وعلى تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وهو يتضمن أيضا استعراضا لأساليب العمل المعززة التي وُضعت للنهوض بتنفيذ برنامج عمل اللجنة على نحو أكثر استدامة وكفاءة. ويعرض القسم الثالث الاستنتاجات ويسلط الضوء على بعض الاتجاهات الرئيسية التي يُرجح أن تتسم بها دورة الإبلاغ المقبلة.

٥- ويتضمن التقرير المتعلق بمتابعة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقرارات الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (E/ECA/COE/41/8) مزيدا

من المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتصدي للتحديات التي واجهتها الدول الأعضاء فضلا عن احتياجات هذه الدول خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا- النتائج الرئيسية التي تحققت

ألف- دعم القدرة على الصمود في وجه الصدمات المتعددة

٦- لقد خلفت الحرب في أوكرانيا آثارًا متتالية مقلقة على اقتصاد عالمي أضعفته أصلا جائحة كوفيد -١٩ وتغير المناخ. فقد أسفر تنامي النزاع عن عواقب وخيمة بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا، التي كانت قد بدأت للتو في التعافي من الجائحة عندما اندلعت الحرب. وكان الضرر الذي ألحقه هذا النزاع بالبلدان الأفريقية ناجما عن تأثيره على تكاليف التجارة، وأسعار السلع الأساسية والأسواق المالية. ولا يمكن استبعاد خطر الاضطرابات المدنية، ونقص الغذاء، والركود الناجم عن التضخم، لا سيما بالنظر إلى الترابط بين الاقتصاد العالمي وهشاشته الحالية نتيجة لجائحة كوفيد-١٩. وفي هذا السياق، ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدم الدعم لدولها الأعضاء في بناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتعددة التي تؤثر على القارة.

٧- ومن المتوقع أن يصل مستوى ديون البلدان المستوردة للنفط في أفريقيا إلى ٧٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة نتيجة للحرب في أوكرانيا. واستنادا إلى صندوق النقد الدولي فإنه، إلى غاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، بات ١٦ بلدا أفريقيا مُعرضا بشدة لخطر المديونية الحرجة وأن ٧ بلدان تعاني بالفعل من هذه الضائقة[(١)]. وفي ضوء هذا الوضع، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ حلقة عمل تناولت إدارة الديون. وحضر حلقة العمل ١٢٨ من واضعي السياسات من مختلف البلدان الأفريقية ومؤسسات البحوث، ناقشوا خلالها نتائج مشروع بحثي للجنة عن ملف حالة الديون وعائدات السندات. وكانت حلقة العمل بمثابة منصة أتاحت للدول الأعضاء تبادل المعلومات بشأن التحديات وأفضل الممارسات في إدارة الديون، لا سيما في سياق كوفيد-١٩ والأزمة في أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش المشاركون المبادرات الأخيرة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال إدارة الديون، مثل مرفق السيولة والاستدامة والبحوث المتعلقة بحقوق السحب الخاصة.

٨- وقدّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لبناء قدرات واضعي السياسات في أنغولا في مجال إدارة الدين العام وإدارة الخزانة بغرض توسيع نطاق الأسواق المالية، وتعبئة الاستثمارات

(١) IMF, "Debt sustainability analysis of low-income countries: list of LIC DSAs" متاح على الرابط www.imf.org/en/publications/dsa.

الطويلة الأجل، وبناء ثقة المستثمرين. ونجحت أنغولا، بفضل ذلك، في تنفيذ عدة إصلاحات لزيادة وتنويع مصادر تمويلها المحلي والحد من مخاطر التعرض لتقلبات الأسعار. وصدرت سندات مرجعية في عام ٢٠٢٢، أدت إلى زيادة المنافسة في مزادات السوق الأولية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في تكلفة الأموال والمدخرات الوطنية عبر منحنى العوائد، وإصدار أولى السندات طويلة الأجل (٨ و١٠ سنوات) في السوق المحلية. وواصلت اللجنة دعم الدول الأعضاء في مساعي الإصلاح الضريبي للنهوض بقدراتها في مجال تعبئة مواردها المحلية أثناء تعافيها من أزمة كوفيد-١٩. وقدمت اللجنة، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المساعدة لثلاثة بلدان (إثيوبيا، وزامبيا، وكينيا) في إجراء تقييمات لنظم الضرائب المباشرة لديها. وبناء على توصيات التقييم والدعم الفني الإضافي الذي تلقته من اللجنة، شرعت كينيا في إصلاحات ضريبية، تمثلت في سن قانون المالية لعام ٢٠٢٢، الذي أدى إلى توسيع نطاق تحصيل الضرائب في الاقتصاد الرقمي وزيادة ضريبة الأرباح الرأسمالية من ٥ إلى ١٥ في المائة. كما تم تعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ رسوم الدمغة على الضرائب غير المباشرة للاستهلاك وتحسين نظم الضرائب في أربعة بلدان (إثيوبيا، والسودان، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة) من خلال التعلم من الأقران والجولات الدراسية، وهو ما أدى إلى تبادل الخبرات فيما يخص تنفيذ مختلف النظم والقوانين الضريبية، فضلا عن مناقشة التحديات والفرص المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الرقمية لإدارة الضريبة غير المباشرة على الاستهلاك. ونتيجة لذلك، تخطط إثيوبيا الآن لإدخال رسم الدمغة باستخدام نظام لاقتفاء الأثر وتحديد المنشأ شبيه بالنظام الذي ساعد كينيا على زيادة تحصيل إيراداتها.

٩- وفي عام ٢٠٢٢، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع منصة كيانات التخطيط الوطنية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، حوارا سياساتيا بشأن تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الكلي في المنطقة دون الإقليمية. وتم عرض التدابير الرئيسية الضرورية لبناء القدرة على الصمود في الجنوب الأفريقي، التي تتمثل في الاعتماد على الذات، والتمويل، وبناء القدرة المؤسسية على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. وأبرز المشاركون أهمية بناء سلاسل القيمة لدعم اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. وسلطوا المشاركون الضوء على تدابير أخرى لتعزيز القدرات الإنتاجية للمنطقة دون الإقليمية في القطاعات الرئيسية، مثل الطاقة، والنقل والهياكل الأساسية العابرة للحدود، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأخيرا أكد المشاركون على الحاجة إلى استحداث نظم مالية داعمة لتخفيف حدة الأزمات.

١٠- وعلى المنوال نفسه، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قبيل الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٢٢، مناقشة بشأن تأثير الأزمة المزدوجة على الأوضاع في شرق أفريقيا، وهو ما أسفر عن توصيات رئيسية بشأن: الترويج للتحول الهيكلي واتخاذه أولويةً ووضعه موضع التنفيذ للحد من التعرض

للصدمات؛ والاستراتيجيات المطلوبة للتعجيل بالتعافي من الأزمة، من قبيل تقديم الائتمان للشركات، لا سيما الشركات المملوكة للنساء؛ والاستعانة بأساليب التكييف فيما يخص نظم الضرائب عند التعرض للصدمات الحرجة؛ فضلا عن تطوير الهياكل الأساسية عبر الحدود؛ وتعبئة التمويل المناخي.

١١- وتم إنشاء فريق عامل رفيع المستوى معني بالهيكل المالي العالمي في شباط/فبراير ٢٠٢٢، بناء على طلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين[٢]. وعقد الفريق العامل منذ ذلك الحين تسعة اجتماعات، أسفرت عن إعداد تقرير عن التحديات الهيكلية الناشئة عن الهيكل المالي العالمي التي تؤثر على الاقتصادات الأفريقية، إلى جانب توصيات لكي ينظر فيها صندوق النقد الدولي. ويتضمن التقرير مقترحات محددة لصندوق النقد الدولي لا سيما فيما يتعلق بحافظة إقراض الصندوق، ونموذج الإدارة الخاص به، وجهود إعادة هيكلة الديون. وبالإضافة إلى ذلك، عرضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا النتائج الرئيسية للتقرير على وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، والاتحاد الأفريقي، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، ومصرف التنمية الأفريقي، وموظفي صندوق النقد الدولي ومديريه التنفيذيين في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. وتمثلت نتيجة أخرى لاجتماعات الفريق العامل في تقديم رسالة إلى مجموعة ال ٢٠ نيابة عن الوزراء الأفريقيين، تلتمس زيادة السيولة ووضع إطار أفضل لإعادة هيكلة الديون.

باء- المضي في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

١٢- بحلول ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ ، كان ٤٤ من أصل ٥٤ بلدا أفريقيا قد صدق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأودعت ٥ منها صكوك تصديقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام ٢٠٢٢، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سبعة بلدان (تشاد، وتونس، وجزر القمر، وجيبوتي، ورواندا، وكينيا، وموريشيوس،) في صياغة الاستراتيجيات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتصديق عليها. وتشمل الاستراتيجيات الوطنية تحليلا وتوصيات بشأن تنويع القدرات والأنماط الإنتاجية، وبالتالي فهي تسهم في الجهود الرامية إلى التعجيل بالتصنيع وتوسيع الأسواق الإقليمية. وعملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع ١٠ بلدان أخرى، بناء على طلبها، من خلال الدعوة، وإذكاء الوعي،

[٢] يتألف الفريق العامل، الذي تنسقه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، ومجموعة البنك الدولي. ويشارك موظفو صندوق النقد الدولي ومديروه التنفيذيون في الفريق العامل، وتتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مهام الأمانة له.

ودراسات الأثر، وصياغة الاستراتيجيات الوطنية، وهي أمور تعكس كلها أهمية اللجنة، بوصفها مؤسسة معنية بتلبية الطلب، في دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة.

١٣- وعلاوة على ذلك، تم بنجاح اختبار مؤشر الأعمال التجارية القُطرية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو تقييم للتأثير المتصور لمنطقة التجارة الحرة على القطاع الخاص، في تسعة بلدان (أنغولا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وغابون، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وناميبيا، ونيجيريا). ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا حكومة زامبيا في إطلاق استراتيجيتها لتفعيل اتفاق منطقة التجارة الحرة فضلا عن لجنتها ولجانها الفرعية المعنية بالتنفيذ، وعززت قدرات ٧٩ مسؤولا حكوميا (٤٧ رجلا و٣٢ امرأة) و١٤ ممثلا للقطاع الخاص (٩ رجال و٥ نساء) في مجال صياغة السياسات التجارية، والتفاوض التجاري، وتيسير التجارة.

١٤- وفي بوروندي ورواندا وكينيا، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز القدرات فيما يتعلق بالاستفادة من مزايا منطقة التجارة الحرة لمصلحة التجارة والنمو الاقتصادي. وقد بدأت البلدان الثلاثة جميعا في تنفيذ استراتيجياتها لمنطقة التجارة الحرة. وفي كينيا ورواندا، تم تحديد منتجات التصدير ذات الأولوية. والبلَدان هما من بين البلدان السبعة التي تم اختيارها بصفة مؤقتة للاتجار في السلع على أساس تجريبي في منطقة التجارة الحرة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت رواندا حملة وطنية لتوعية القطاع الخاص بفوائد منطقة التجارة الحرة. وفي بوروندي، أُنشئ مركز إقليمي لضمان الجودة في مسعى لتوحيد عمليات ضمان جودة المنتجات التجارية في جميع أنحاء أفريقيا، ومن المتوقع أن ييسر هذا المركز تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

جيم- تعزيز رسم السياسات وتنفيذها باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي

١٥- لا تزال مستويات عدم المساواة، والفقر والبطالة مرتفعة في البلدان الأفريقية وقد تفاقمت بسبب الجائحة والحرب في أوكرانيا. ولتحقيق التحول الاقتصادي، لا بد من اتباع سياسات مُثلى تسترشد بالأدلة. وتعد النمذجة ضرورية لاستنباط السياسات والنماذج الاقتصادية التي تساعد واضعي السياسات على اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة. ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدريب ٨٩ من واضعي السياسات (٢٨ امرأة و٦١ رجلا) في أربعة بلدان (سيراليون، وليسوتو، وناميبيا والنيجر) على تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي ونمذجتها والتنبؤ بها في إطار عملية وضع السياسات والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٦- وفي عام ٢٠٢٢، نقلت غانا وسيشيل خططهما الإنمائية الوطنية إلى منصة مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة بدعم فني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهو ما أتاح للبلدين تقييم مدى مواءمة خططهما لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وتتبع التقدم الذي أحرزه البلدان في تنفيذ الخطتين والإبلاغ عنه بطريقة منسقة. واعتمدت لجنة التخطيط الوطنية

في ملاوي هي الأخرى مجموعة الأدوات. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، كان ٢٠ بلدا قد شرع في عملية اعتماد مجموعة الأدوات أو استكمالها.

١٧- ولا تزال التدفقات المالية غير المشروعة تشكل عقبة رئيسية أمام تعبئة الموارد المحلية وخطرا على تمويل التنمية في أفريقيا. وقد ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز الهيكل المؤسسي لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة في ١١ بلدا رائدا (أنغولا، وبنن، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وغابون، وغانا، ومصر، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا). وعلاوة على ذلك، دعمت اللجنة حكومة زامبيا في وضع تقديرات إحصائية أولية للتدفقات المالية غير المشروعة وإنشاء هياكل مشتركة بين المؤسسات للتصدي لها.

دال- تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية والمساواة بين الجنسين

١٨- يتيح ''برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا'' إطارا لإشراك المستثمرين والشركاء في تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية والقارية، ويجمع بين مبادرات الهياكل الأساسية القارية والخطط الرئيسية الإقليمية في برنامج متماسك للاستثمار في الهياكل الأساسية يحتوي على استراتيجية للتنفيذ وحافظة من المشاريع ذات الأولوية. وبالنظر إلى أنها تضطلع بدور الأمانة لخطة العمل ذات الأولوية الثانية للبرنامج، أكدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أثناء الأسبوع السابع للبرنامج لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، التزامها بتنفيذ المرحلة الثانية لخطة العمل. وخلال هذا الحدث، ساهمت اللجنة في المناقشات التي دارت بشأن بعض المواضيع الرئيسية من قبيل التعجيل بتنفيذ السوق الموحدة للنقل الجوي في أفريقيا، وممر النقل الذي يربط ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا بوسط أفريقيا وما وراءها، والشراكات بين القطاعين العام والخاص المعنية بالهياكل الأساسية، استنادا إلى النتائج الأولية للتقييمات الخاصة بستة بلدان (أوغندا، وزامبيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وملاوي). ودعمت اللجنة البلدان الستة في اعتماد خطط عمل لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تضع الإنسان في صدارة الأولويات. وبفضل تركيزه على خمس نتائج (تعزيز فرص الحصول على الخدمات والإنصاف؛ والقابلية للتكرار؛ والاستدامة والمرونة؛ والفعالية الاقتصادية؛ وإشراك أصحاب المصلحة)، فإن هذا النهج الذي سيضع الإنسان في صدارة الأولويات يتجاوز مفهوم ارتباط القيمة بالمال بحيث تصبح القيمة مرتبطة بالإنسان، وهو بالتالي نهج بالغ الأهمية فيما يتصل بتعبئة القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٩- وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لدراسة عن تقييم سلسلتي قيمة الذُّرة ومنتجات الألبان في زامبيا وزمبابوي للاسترشاد بها في تطوير المنطقة الصناعية الزراعية المشتركة المزمع إنشاؤها على جانبي الحدود بين البلدين. والسلسلتان هما اثنتان من سلاسل القيمة التسع التي تم تحديدها في دراسة ما قبل الجدوى كمرتكزات لهذه المنطقة وهما من بين سلاسل القيمة

الاستراتيجية التي وقع عليها الاختيار في كل من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويجري العمل لإنجاز هذه المنطقة في إطار التعاون الصناعي المشترك بين زامبيا وزمبابوي بموجب المادة ٩٩ من المعاهدة المنشئة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي تسعى إلى تعزيز التنمية الزراعية بتشجيع الدول الأعضاء على التعاون في التنمية الصناعية والتحول. وتوفر مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في عام ٢٠٢١ أساسا متينا لتطوير المنطقة كوسيلة لتعزيز التحول الاقتصادي والهيكلي في البلدين.

٢٠- وعلى هذا المنوال، جرى التوقيع، في نيسان/أبريل ٢٠٢٢، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على اتفاق تعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا لتيسير تطوير سلسلة قيمة في قطاع البطاريات الكهربائية والطاقة النظيفة. وقدمت اللجنة المساعدة التقنية لوزارة الصناعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومقاطعة كاتانغا العليا فيما يتعلق باتخاذ مرسوم رسمي بتخصيص ألفي هكتار من الأراضي للمنطقة الاقتصادية الخاصة المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. ومن المتوقع أن يوفر الاتفاق إطارا للتعاون الثنائي فيما يخص مبادرة تطوير سلسلة القيمة الخاصة بالبطاريات بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين البلدين. وعند تنفيذها، ستخلق الاستراتيجية المشتركة فرصا للعمل وتعزز الاقتصادات.

٢١- وفي آب/أغسطس ٢٠٢٢، اعتمد مجلس وزراء اللجنة التوجيهية المعنية بترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية لوسط إفريقيا الإطار الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتصميم الخطط الرئيسية للتصنيع والتنويع الاقتصادي كإطار مرجعي له. ويُعد ترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا جزءا من عملية شاملة لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي اعتمدها الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء سوق أفريقية مشتركة. ومن المتوقع أن تحد المبادرة من ظاهرة التعددية المؤسسية في وسط أفريقيا، التي توجد فيها جنبا إلى جنب الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وذلك بإنشاء جماعة اقتصادية إقليمية واحدة تتمتع بمزيد من الفعالية من خلال تنسيق وتكامل البرامج والصكوك بين الدول.

٢٢- ونظرا لأهمية السياحة كقوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع، وتماشيا مع استراتيجية التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ناميبيا في وضع حسابها الفرعي للسياحة لقياس أداء السياحة وآثارها الاقتصادية. وجرى تقييم مدى استعداد ناميبيا لوضع حسابها الفرعي كما استفاد واضعو السياسات من جهود بناء القدرات في مجال تطبيق منهجيات ومقاربات موحدة في وضع هذه الأداة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعما فنيا لزمبابوي من أجل وضع إطار لسياسة المحتوى المحلي لصناعات المستحضرات الصيدلانية، والأسمدة، والتعبئة والتغليف.

٢٣- وفي غامبيا، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع خطة عمل لعقد السلامة على الطرق ٢٠٢١-٢٠٣٠، بهدف خفض الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق في البلد بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ تماشيا مع عقد الأمم المتحدة الثاني للعمل من أجل السلامة على الطرق.

٢٤- وأسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنمية قدرات واضعي السياسات في خمسة بلدان (أوغندا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وغانا ونيجيريا) عن طريق تصميم وصياغة سياسات واستراتيجيات لمعالجة المسائل القطاعية المتصلة بالعائد الديمغرافي. وفي وقت لاحق، اعتمدت زامبيا سياسة للسكان والتنمية واعتمدت نيجيريا خطة إنمائية وطنية ثامنة، وكلتاهما تنطويان على بذل جهود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٢٥- وساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع شواهد أولية بشأن مخصصات الميزانية الوطنية لركائز العائد الديمغرافي على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية في بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وكوت ديفوار، والنيجر، من خلال تحليل الإنفاق الحكومي في القطاعات الاجتماعية[٣]. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الدعم لتنمية قدرات ٤٥ خبيرا من تسعة بلدان في مجال الميزنة بغرض الاستفادة من العائد الديمغرافي. وتم كذلك إعداد مشاريع تقارير قُطرية للاسترشاد بها في تخصيص الموارد للركائز. ومن شأن مواءمة الميزانيات الوطنية مع الركائز أن تؤدي إلى التعجيل بتحقيق شروط النمو المستدام والشامل للجميع.

٢٦- ويُعد الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، وهو دليل مركب يتألف من مؤشرين متعاضدين هما الدليل القياسي للوضع الجنساني ولوحة درجات تقدّم المرأة الأفريقية، أحد الأدوات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وقد استخدمتها الحكومات منذ عام ٢٠٠٤ لقياس التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٢٢، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واضعي السياسات في ناميبيا وسيشيل في تعزيز قاعدة الأدلة ورصد التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باستخدام الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لتحديد القضايا الجنسانية ذات الأولوية العالية. وأجرى البلدان، بدعم من اللجنة، تقييما للفوارق بين الجنسين باستخدام منهجية الدليل ووضع خريطة طريق لتعميم النهج القائم على نوع الجنس في النظام الإحصائي الوطني.

[٣] ركائز العائد الديمغرافي هي العمالة وتنظيم المشاريع، والتعليم وتنمية المهارات، والصحة والرعاية الاجتماعية، والحوكمة وتمكين الشباب.

٢٧- ونقحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ بهدف إدراج المؤشرات الكمية للدليل القياسي للوضع الجنساني والمؤشرات النوعية للوحة درجات تقدم المرأة الأفريقية، لكي يظل الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، بعد ١٨ عاما على إنشائه، أداة مواكِبة ومناسِبة للغرض الذي صممت من أجله، وخاصة في السياق الحالي، حيث لا يزال التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتعرض للخطر بشكل متزايد في مواجهة الأزمات مثل جائحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ.

هاء- تعزيز الثورة الرقمية وثورة البيانات في أفريقيا

٢٨- في إطار وظيفتها كمؤسسة معنية بعقد الاجتماعات، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ثلاث فعاليات رئيسية تتعلق بالبيانات والإحصاءات في أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢: الدورة الثامنة للجنة الإحصائية لأفريقيا؛ والدورة السادسة للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني؛ والاجتماع الثامن للجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بأفريقيا. وشملت النتائج التي تمخضت عنها هذه الفعاليات وضع خارطة طريق للجنة الإحصائية وإصدار ١٥ توصية لتعزيز التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٢٩- وروجت اللجنة لمنصات رقمية ولمبادرات تهدف إلى تطوير المنافع العامة الرقمية لإحداث التحول الذي يقوده الاقتصاد الرقمي في أفريقيا. ونتيجة لأنشطة الدعوة والدعم الفني التي اضطلعت بها اللجنة، قامت اثنتان من الدول الأعضاء (إثيوبيا ونيجيريا) بمواءمة مبادئ إطار الهوية الرقمية مع استراتيجياتهما الوطنية للتحول الرقمي في عام ٢٠٢٢. وتقوم الدولتان حاليا بتنفيذ برنامج الهوية الوطنية. وعلاوة على ذلك، أقرت حكومة إثيوبيا قانونًا وطنيًّا للهوية الرقمية في آب/أغسطس ٢٠٢٢.

٣٠- وواصلت اللجنة الترويج لتحديث نظم تعدادات السكان الأفريقية بتحويلها من المسارات الورقية إلى النظم الرقمية، وقدمت الدعم للدول الأعضاء في رقمنة التعدادات من أجل تحسين جمع البيانات وإنتاجها. فالأساليب التقليدية لإجراء التعدادات تستغرق وقتا طويلا فضلا عن كونها كثيفة العمالة وتنطوي على مخاطر تتعلق بموثوقية البيانات، وهي عوامل تقلل من احتمالات نجاح التعدادات وتثبط البلدان عن إجرائها. وفي عام ٢٠٢٢، دعمت اللجنة ثماني دول أعضاء (توغو، وزامبيا، وزمبابوي، وسيشيل، وسيراليون، وليبريا، وموريشيوس، ونيجيريا) في نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات لإجراء التعدادات التجريبية والرئيسية. وبفضل استخدام هذه الأدوات الحديثة، تم تقليص الفترة الزمنية الفاصلة بين جمع البيانات وإصدار نتائج التعدادات من عامين إلى ثلاثة أشهر.

٣١- ولتحسين المعلومات الجغرافية المكانية في أفريقيا، التي يمكن أن تُحدِث تغييرا إيجابيا في مسار التحول، قدمت اللجنة الدعم الفني لثلاثة بلدان (بوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى) في مجال تعزيز القدرات على وضع أطر متكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية. ففي بوروندي، وضع معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية مخطط ترميز جغرافي للتحليل الجغرافي المكاني لبيانات السكان والرعاية الصحية لعام ٢٠٢٢. وفي بوركينا فاسو، دعمت اللجنة التصديق على خطة العمل الوطنية للإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة ١٠ دول أعضاء (بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغامبيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو) في تعزيز قدراتها على اتخاذ قرارات مستنيرة وقائمة على الأدلة من خلال الاستعانة بالنظم الجغرافية المكانية المبتكرة الخاصة بالمساعدة في اتخاذ القرارات.

٣٢- وأسهمت اللجنة أيضا في تعزيز التعاون الأفريقي في مجال أمن الفضاء الالكتروني ومكافحة الجريمة الإلكترونية. فبعد اعتماد إعلان لومي بشأن أمن الفضاء الالكتروني ومكافحة الجريمة الإلكترونية في آذار/مارس ٢٠٢٢، وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع حكومة توغو لإنشاء مركز امتياز إقليمي للبحث والتطوير في مجال أمن الفضاء الالكتروني. وينطوي إعلان لومي على التزام من الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، وهي واحدة من أكثر الاتفاقيات تفصيلا في العالم بشأن أمن الفضاء الإلكتروني. وتوغو هي إحدى البلدان القليلة التي صدقت على الاتفاقية. وساهمت اللجنة في وضع تصور وهيكل لمركز الامتياز، الذي يتوقع منه، بوصفه قُطبا إقليميا مركزيا يتمتع بالاستقلالية، أن يوفر الخبرة الفنية ويعزز أمن الفضاء الإلكتروني والتحقيق في الجرائم الالكترونية. ودعمت اللجنة أيضا وضع إطار للسياسة الوطنية لأمن الفضاء الإلكتروني في توغو.

واو- قضايا التنمية المستدامة

٣٣- أدى الدعم الفني الذي قدّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورا كبيرا في وضع واعتماد استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لتغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود (٢٠٢٢-٢٠٣٢) دعما للجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٦٣ فيما يتعلق بقدرة المجتمعات والاقتصادات على الصمود أمام تغير المناخ، وذلك بتحديد المبادئ والأولويات ومجالات العمل لتعزيز التعاون المناخي والتنمية المقاومة لتغير المناخ.

٣٤- ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، عقدت اللجنة والاتحاد الأفريقي معا الاجتماع الثاني لوزراء المالية والتنمية الاقتصادية والتخطيط والبيئة الأفريقيين بهدف تأمين اتساق المواقف والأولويات الأفريقية بشأن تمويل المناخ قبل الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية

الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسلط المشاركون الضوء على احتياجات أفريقيا وطموحات القارة فيما يتعلق بجدول أعمال تغير المناخ وحددوا الدعم اللازم لكي يتم، قبل الدورة، تحيين مستوى المساهمات المحددة وطنيا فيما يخص الاستجابة العالمية لتغير المناخ. وأسفر الاجتماع عن رؤية موحدة لمجالات العمل الرئيسية لتحفيز الاستثمارات المواتية للمناخ والطبيعة والإجراءات الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ اتفاق باريس، وخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام٢٠٦٣.

٣٥- ويمثل تطوير أسواق أرصدة الكربون فرصة هامة للبلدان الأفريقية للاستفادة من رأسمالها الطبيعي باعتبار ذلك وسيلة لتعبئة موارد إضافية. وتحقيقا لهذه الغاية، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو في وضع بروتوكول إقليمي منسق وإنشاء سجل إقليمي. ويرتكز السجل على تطوير سلسلة من الاستثمارات المحتملة في القطاعات التي لها تأثير ملحوظ على المجتمعات المحلية التي تعتمد على غابات حوض الكونغو، وعن طريق إيجاد سبل عيش ودخل مستدامة وإصلاح الأراضي المتدهورة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدول الأعضاء، في أيار/مايو ٢٠٢٢، النظام الأساسي للجنة المناخ الذي يغطي تنظيمها وعملها، وهو ما يمثل مَعلما جديدا وضروريا للأداء السليم لهيئة الاتحاد الأفريقي في تنفيذ مهمتها في الحفاظ على ما يُعرف بالرئة الثانية للكوكب.

٣٦- وقدمت اللجنة دعما فنيا كبيرا في عملية تنظيم الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢. وتَمثل ذلك في دعم فريق المفاوضين الأفريقي الخاص بتغير المناخ في المسائل المتعلقة بالانتقال الطاقوي العادل، وأرصدة الكربون، وتمويل المناخ إلى جانب الدعم المقدم لإقامة جناح أفريقيا في موقع انعقاد الدورة. وشكل تأسيس صندوق الخسائر والأضرار المتفق عليه في الدورة خطوة رئيسية إلى الأمام في معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ على البلدان النامية. غير أن إنشاء الصندوق يتطلب مزيدا من العمل الفني.

زاي - تنفيذ الإصلاحات الإقليمية والعمل مع المنسقين المقيمين

٣٧- واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم وتعزيز الإصلاحات الجارية في مختلف المؤسسات، بما فيها مؤسسات الأمم المتحدة، واللجنة نفسها، فضلا عن مؤسسات الاتحاد الأفريقي. وانصب التركيز الرئيسي على توطيد ''منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا،'' بهدف تعزيز الاتساق في التعاون مع الاتحاد الأفريقي، وهو أمر مهم بشكل خاص لتسريع التنفيذ المتكامل لخطة عام٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وعقدت منصة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتعاون الإقليمي المنشأة حديثا اجتماعها السنوي الافتتاحي في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، واتفقت على سبعة مجالات ذات أولوية: العمل المناخي ودعم المبادرات والمواقف الأفريقية في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وأطر الاقتصاد الكلي

والتنويع الاقتصادي؛ والتحول الرقمي؛ والبيانات والإحصاءات؛ والأمن الغذائي؛ ومؤتمرات القمة العالمية للعمل الإنساني؛ والقضايا دون الإقليمية. واعتمدت طرائق العمل وخطة العمل للعام ٢٠٢٢، فضلا عن بنود العمل التي يتعين متابعتها في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الموقف الأفريقي المشترك، وإحصاءات المناخ، وتنمية قدرات المفاوضين، وتنمية القدرات في مجال الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات الكربونية وتمويل المناخ، ونصب جناح أفريقيا.

٣٨- ودعمت اللجنة الاتحاد الأفريقي في تنظيم مؤتمر إقليمي للسياسات بشأن السلام، والأمن، والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، حضره واضعو السياسات الرئيسيون، والقادة السياسيون، وكبار المسؤولين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وممثلون عن مصرف التنمية الأفريقي، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، والجهات الفاعلة الرائدة في المجتمع المدني والشركاء الإنمائيون لأفريقيا. واضطلعت اللجنة بدور رئيسي في دعم الاتحاد الأفريقي في التحضير للمؤتمر، الذي أبرز خلاله المشاركون الصلة بين السلام والأمن والتنمية، وأبانوا كيف يمكن للتجارة، والاستثمارات، والتمكين الاقتصادي للشباب، والتقدم الاقتصادي العام أن تُحدِث أثرا إيجابيا غير مباشر في تعزيز السلام والأمن. ودعا المشاركون إلى الإسراع في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبار هذه المنطقة وسيلة لتسريع النمو الاقتصادي الأفريقي، وزيادة الإنتاجية، ودعم نمو القطاع الخاص، وخلق فرص العمل للشباب الأفريقي. وتم التشديد على دور الحكم الرشيد في إخماد نيران الصراع في أفريقيا.

٣٩- وتواصل اللجنة الاضطلاع بدور رئيسي في منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا عن طريق تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة وتنفيذ عملية الإصلاح الإقليمي للأمم المتحدة في أفريقيا. فبالإضافة إلى دورها كنائب مشارك لرئيس المنصة، فهي عضو في أمانتها المشتركة كما أنها تشارك في تنظيم اجتماعات فرقتي العمل ٢ و٣ (المعنيتين بمركز إدارة المعارف الإقليمي وبمهمة الإبلاغ الإقليمي، على التوالي) واجتماعات الائتلافات القائمة على الفرص والقضايا. وتمكنت المنصة من خلال ائتلافاتها القائمة على الفرص والقضايا، التي تشكل قوتها الدافعة الرئيسية، من تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجالات البيانات والإحصاءات، والتنويع الاقتصادي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ووضع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والأعمال التحضيرية للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وحقوق الإنسان والسلم والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أُتخذت، في المعتكف الذي نظمته المنصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، قرارات هامة، بما في ذلك قرارات تتعلق بتقليص عدد الائتلافات من ثمانية إلى ستة ووضع صيغة تمويلية لدعم عملها.

حاء- الأساليب العملية لتحسين تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤٠- واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعيها فيما يتصل برقمنة أساليب العمل، الأمر الذي يُتوقع أن يسفر عن نتائج إيجابية فيما يتعلق باستخدام الكهرباء، وتكاليف الطباعة والتصوير الضوئي، وتحقيق مكاسب في الكفاءة، والمساهمة في نهاية المطاف في الحد من البصمة الكربونية للجنة. وتمت رقمنة ثلاث وظائف مشتركة بين المكاتب، وهي أساليب العمل فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع والبرامج، وتعهُّد الملف الرئيسي للخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، وشراء السلع والخدمات، وهو ما أدى إلى إيجاد بيئة خالية من الورق. وتمت إضافة حوالي ٥٢٨ ١٨ سجلا إلى مستودع مركزي، الأمر الذي رفع عدد السجلات التي يمكن الوصول إليها إلكترونيا إلى ٠٢٧ ٤٨١ سجلا.

٤١- وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، وهو مجال يثير القلق بالنظر إلى المدى الزمني الذي تستغرقه إجراءات الاستقدام، تم تكثيف الجهود لاجتذاب أفضل المواهب والاحتفاظ بها وترقيتها. وأطلقت اللجنة حملة استقدام تتميز بدورة استقدام أسرع خفضت على إثرها معدلات الشواغر في عام ٢٠٢٢. وتمت إعادة هيكلة إدارة الموارد البشرية لتوفير خدمات استقدام مخصصة كجزء من الحملة، وه ما أدى إلى خفض معدلات الشواغر في جميع إدارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من ١٥ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠٢٢.

٤٢- وتم توقيع العقد الخاص بتجديد قاعة أفريقيا وأقيم حفل وضع حجر الأساس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. وستوفر القاعة بعد تجديدها مرافق حديثة وعملية للمؤتمرات تدعم وظيفة اللجنة كمركز للفكر وتتيح لها استقطاب الموارد المالية. وعلاوة على ذلك، عملت اللجنة على توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها بمقتضى واجبها في مجال الرعاية بحيث تشمل موظفي كيانات منظومة الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية خارج أديس أبابا من خلال افتتاح عيادات فرعية في ميكيلي وشيري، في إثيوبيا.

٤٣- وعززت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شراكاتها القائمة مع وسائط الإعلام وأقامت شراكات جديدة مع ثلاث دور إعلامية — ''عموم أفريقيا'' (AllAfrica) و''الأفريقي الشرقي'' (The East African) و''الشؤون المالية الأفريقية'' (Financial Afrik) — في مسعى لتعزيز حضورها المؤسسي من خلال نشر مضمون أنشطتها واستيعابه من قبل الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت مبادرتان جديدتان للتوعية، هما الإحاطة الصحفية الشهرية والبودكاست الشهري للجنة، للمساعدة في نشر المحتوى الخاص بها.

٤٤- وعقدت اللجنة، في إطار تعميق ثقافتها القائمة على المساءلة وتعزيز أداء البرامج، اجتماعات فصلية مخصصة للمساءلة واستعراض أداء البرامج، قدم فيها الموظفون المسؤولون عن

البرامج الفرعية تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المقررة واستخدام الأموال وفقا لخطة العمل السنوية. وتضمنت اجتماعات استعراض الربع الأخير من العام معرضا يبرز أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستخدام الوسائل السمعية البصرية. وكان المعرض بمثابة منصة مبتكرة للاحتفال بإنجازات موظفيها، والتواصل مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

٤٥- وأطلقت اللجنة المبادرة المتكاملة لإدارة التغيير لتكون بمثابة الأساس لإنشاء النسخة الجديدة للمنظمة (ECA 2.0)، وبعبارة أخرى، استحداث علامة تجارية للمنظمة تشجع الثقافة القائمة على النتائج والرضا الوظيفي، وتسعى اللجنة في ظلها إلى تمكين موظفيها وإتاحة الفرص لهم للتفوق وإحداث التأثير، بما يفضي في نهاية المطاف إلى جعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أحد أفضل أرباب العمل في أفريقيا.

ثالثا – الاستنتاجات

٤٦- بدأت الفترة المشمولة بالتقرير في وقت ما زالت فيه القارة تتعافى من جائحة كوفيد-١٩ وهو الوقت نفسه الذي اندلع فيه النزاع في أوروبا، وهو ما زاد على الفور من حدة الضغوط الواقعة على الاقتصادات الأفريقية. وللتغلب على التحديات الناجمة عن أزمات الغذاء والتمويل والطاقة، سيتطلب الأمر من البلدان الأفريقية استحداث استراتيجيات مبتكرة تتيح مجموعة من الخيارات على صعيد السياسات. فالبلدان الأفريقية بحاجة إلى التمويل الكافي، والطاقة الكافية، ومجموعة مناسبة من الهياكل الأساسية، والنظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، وتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ بما يقلل من حدة تلك الآثار. ومن الأهمية بمكان أن تستنبط البلدان الأفريقية حلولا مبتكرة. فالاستثمار في القطاعات الخضراء في أفريقيا يعود بمنافع كبيرة. كما أن السندات الخضراء والزرقاء، ومبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وأرصدة الكربون تتيح فرصا فريدة لجمع الموارد اللازمة للتنمية. وثمة سبيل آخر لتعبئة الموارد هو إضافة القيمة للمعادن. وفضلا عن ذلك، فإن الانتقال الطاقوي العادل أمر لا غنى عنه للقارة، كما أن التحول الاقتصادي يقتضي بالضرورة تعميم الحصول على الكهرباء كما يقتضي الأخذ بالتصنيع المستدام. وعلى المنوال نفسه، يشكل تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مخططا لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا.

٤٧- وفي الوقت الذي تسعى فيه البلدان الأفريقية إلى التعافي من الصدمات المذكورة أعلاه، تلتزم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تظل شريكا رئيسيا في دعم مساعي دولها الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والشركاء الإنمائيين الآخرين لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والنمو المستدام. واسترشادا بإطارها البرنامجي متوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) (E/ECA/COE/40/INF/1)، الذي أقرته الدورة الرابعة

والخمسون لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، ستدعم اللجنة الإجراءات التي تتناول ركائز التجارة والتكامل الإقليمي؛ وتسخير سياسة الاقتصاد الكلي لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع؛ والفقر، وانعدام المساواة والسياسات الاجتماعية؛ وتنمية القطاع الخاص وتمويله تمويلا ابتكاريا؛ والبيانات، والإحصاءات والتحول الرقمي؛ وتغير المناخ؛ والاقتصاد الأخضر؛

٤٨- وستسعى اللجنة إلى تسريع عملية تنفيذ الأطر الشاملة لعدة قطاعات، مثل استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وإلى تعميم المبادئ والأنشطة ذات الصلة بهذه الأطر في كافة مراحل برنامج عملها. وستعزز اللجنة التخطيط والتنفيذ المشتركين لتحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر والأثر لمساهماتها. وستعمل اللجنة أيضا على تحسين تعبئة الموارد وتنفيذ البرامج، فضلا عن الاستفادة المثلى من مواردها البشرية والمالية. وستصبح هذه المقاربة أكثر ملاءمة خلال عام ٢٠٢٣، الذي قد يشوبه الكثير من عدم التيقن بالنظر إلى احتمال حدوث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة النمو، وهو ما قد يخلف آثارا في شكل اضطراباتٍ تطال الاقتصادات الأفريقية. وينبغي أن توفر تلك التحديات والحرب في أوكرانيا فرصا لأفريقيا لتعزيز زيادة الإنتاجية الزراعية، والاعتماد على الذات في إنتاج الأغذية، وتطوير سلاسل القيمة الخاصة بالأسمدة في المنطقة، وازدهار التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وستكتسي حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات عبر القارة أهمية حاسمة لنجاح التجارة والاستثمارات فيما بين البلدان الأفريقية.